

Distr.: General  
29 March 2010  
Arabic  
Original: Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١١١ (ح) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:  
انتخاب أربعة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من  
الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

يشرفني إبلاغكم بأن حكومة جمهورية غواتيمالا قررت تقديم ترشيحها لانتخابات  
عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، التي ستجري في ١٣ أيار/مايو المقبل  
أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة الرابعة والستين.

وتتشرف حكومة جمهورية غواتيمالا بأن تحيل إليكم طيه نسخة من تعهداتها  
والتزاماتها الطوعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة  
٢٥١/٦٠. فأرجو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) غيرت روزنثال

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

ترشيح غواتيمالا لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

تعهدات غواتيمالا والتزاماتها الطوعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

## ألف - دور غواتيمالا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١ - تعتبر غواتيمالا أن حقوق الإنسان ترتبط ارتباطاً وثيقاً باحترام الديمقراطية وسيادة القانون. ولذا، يمثل تعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان أولوية قصوى بالنسبة لحكومتها ومحوراً أساسياً لسياستها الخارجية.

٢ - وغواتيمالا ملتزمة التزاماً تاماً بترسيخ أركان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتعزيزه باعتباره الجهاز المكلف بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣ - وغواتيمالا مقتنعة بأهمية إنفاذ أعلى المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها وتنميتها من خلال المشاركة الفعالة في مختلف المحافل الدولية المعنية بتلك الحقوق.

## باء - مساهمات غواتيمالا في ميدان حقوق الإنسان

### على الصعيد الدولي

٤ - شاركت غواتيمالا وما تزال تشارك مشاركة فاعلة في المحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما يتماشى وسياستها الخارجية. وكانت عضواً في لجنة حقوق الإنسان في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وأسهمت بفعالية في أعمالها، الأمر الذي أتاح لها اكتساب خبرة في كيفية معالجة قضايا حقوق الإنسان من منظور شمولي في مناطق مختلفة. وعلاوة على ذلك، خضعت للتدقيق من قبل اللجنة حتى عام ١٩٩٧ وعملت بما بعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة حتى عام ٢٠٠٤.

٥ - وتميزت غواتيمالا بانتخابها في عام ٢٠٠٦ للانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، مما سمح لها بمواصلة العمل على تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال توفير الحماية للجميع دون تمييز من أي نوع كان وبطريقة عادلة، والعمل على ترسيخ أركان المجلس باعتباره جهازاً متخصصاً في مجال حقوق الإنسان تابعا للأمم المتحدة.

٦ - وغواتيمالا تشجع على إنفاذ أعلى المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، سواء داخل المجلس أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي تحث على القيام بمبادرات في هذا المجال، وكذلك في مجال حقوق الشعوب الأصلية، وتشجع، في جملة مبادرات أخرى، المبادرات المتعلقة بالمرأة، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وحرية التعبير، والتمييز، ومناصري حقوق الإنسان.

٧ - وتأمل غواتيمالا في الاستفادة من مشاركتها في النظام الدولي لحقوق الإنسان لإبراز حقوقها والدفاع عن مصالحها والترويج لمبادئ الديمقراطية ومثلها العليا ولسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، حتى تتسنى معاملة جميع الدول، بصرف النظر عن حجمها، معاملة عادلة في مختلف الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وحتى تتصرف هذه الهيئات بطريقة موضوعية وشفافة وبناءة.

٨ - وعلى الصعيد العالمي، دعمت جمهورية غواتيمالا بقوة اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وصوّتت لصالحه؛ وعلى مستوى البلدان الأمريكية، لا تزال تحتل مركز الصدارة في الأعمال الجارية لإعداد إعلان أمريكي بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٩ - وفي عام ٢٠٠٨، في مجلس حقوق الإنسان، خضعت غواتيمالا للتدقيق في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل وبدأت في تنفيذ توصيات هذا الاستعراض. ووضعت أيضا آلية لمتابعة هذه التوصيات، وكذلك توصيات الآليات التقليدية وغير التقليدية، من خلال نهج تشاركي يشمل قطاعات المجتمع المدني والدولة. كما كانت غواتيمالا في موقع المستعرض بالنسبة للبلدان الأخرى التي خضعت لهذا الاستعراض، وشجعت على التحاور معها، واتبعت نهجا إيجابيا وبناء لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حماية فعالة ولتكثيف التعاون الدولي من أجل بلوغ هذه الغاية.

١٠ - وتتبع غواتيمالا سياسة الأبواب المفتوحة والتعاون مع الآليات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان وللنظام المشترك بين البلدان الأمريكية، المشرفة على هذه المسألة، وتلبي طلباتها أو توصياتها أو نداءاتها العاجلة، وهي سياسة تعززت بعد انضمام غواتيمالا إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦. ولمتابعة التوصيات التي يقدمها المقررون الخاصون، تم تنفيذ نظام متابعة على الإنترنت متاح لعامة الجمهور لتصنيف التوصيات ورصد تطور كل منها.

١١ - وفي السنوات الأخيرة، شهدت غواتيمالا الزيارات التالية:

- في عام ٢٠٠٨، زيارة كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، هينا جيلاني؛ والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، خورخي أ. بوستاماني؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، فيرنور مونيوز فيالوبوس.
  - في عام ٢٠٠٩، زيارة كل من المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، لياندر ديسبوي، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، أوليفيه دي شوتر.
  - في هذا العام (٢٠١٠)، سيزور غواتيمالا المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أناند غروفر.
- ١٢ - وفي هذا السياق نفسه من سياسة الأبواب المفتوحة والتعاون مع الآليات الخاصة، جُددت ولاية مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غواتيمالا لمدة ثلاث سنوات، من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
- ١٣ - وغواتيمالا طرف في الصكوك الإقليمية والعالمية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان. وهي تعترف باختصاص هيئات الرصد المنشأة بموجب المعاهدات لمراقبة هذه الصكوك والإشراف على تنفيذها. وهي تقيم تعاوناً وثيقاً مع هذه الهيئات، الأمر الذي جعلها تستوعب كامل التأخير تقريباً في تقديم التقارير الوطنية ذات الصلة بالمعاهدات.
- ١٤ - ووفاءً بما قطعت من تعهدات عندما قدمت ترشيحها لانتخابات مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٠٦، أودعت حكومة جمهورية غواتيمالا صكوك التصديق الدولية التالية:

- اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير وبروتوكولها النهائي.
- الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.
- اتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي.

### على الصعيد الوطني

- ١٥ - لدى غواتيمالا إطار مؤسسي كامل متعلق بحماية حقوق الإنسان والالتزام بها، يستند إلى دستورها. ومع التوقيع على اتفاق السلام الوطيد والدائم في كانون الأول/

- ديسمبر ١٩٩٦<sup>(١)</sup>، وسن الاتفاق الإطاري لاتفاقات السلم في عام ٢٠٠٢، تحولت الالتزامات الواردة في اتفاقات السلم إلى التزامات تقع على عاتق الدولة.
- ١٦ - وأقرت حكومة غواتيمالا في السنوات الأخيرة إصلاحات تشريعية بارزة بهدف إدراج معايير دولية في مجال حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية التي نذكر منها ما يلي:
- القانون الوطني المتعلق بعمليات التبني (المرسوم التشريعي رقم ٧٧-٢٠٠٧ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).
  - قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة (المرسوم التشريعي رقم ٢٢-٢٠٠٨ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨).
  - القانون الإطاري لمنظومة الأمن الوطنية (المرسوم التشريعي رقم ١٨-٢٠٠٨ المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).
  - قانون مكافحة العنف الجنسي واستغلال الأشخاص والاتجار بهم (المرسوم التشريعي رقم ٩-٢٠٠٩ المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩).
  - ١٧ - وكما يتبين من عملية الانفتاح الديمقراطي، استضافت غواتيمالا اجتماعات هامة في مجال حقوق الإنسان، من بينها:
  - الدورة العادية الـ ١٢٥ للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (وهي المرة الأولى التي تعقد فيها هذه الدورة خارج واشنطن العاصمة).

(١) يتضمن اتفاق السلم الوطيد والدائم، الموقع في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اتفاقات السلام العشرة التالية: الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان (الموقع في مكسيكو في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٤)؛ والاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي سببت معاناة الشعب الغواتيمالي (الموقع في أوصلو في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤)؛ والاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح (الموقع في أوصلو في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤)؛ والاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين (الموقع في مكسيكو في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥)؛ والاتفاق المتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحالة الزراعة (الموقع في مكسيكو في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦)؛ والاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي (الموقع في مكسيكو في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)؛ والاتفاق المتعلق بالوقف النهائي لإطلاق النار (الموقع في أوصلو في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛ والاتفاق المتعلق بالتعديلات الدستورية والنظام الانتخابي (الموقع في استوكهولم في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛ والاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية (الموقع في مدريد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)؛ والاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلم والوفاء بها والتحقق منها (الموقع في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

- الاجتماع الوزاري الثاني لبلدان حركة عدم الانحياز بشأن النهوض بالمرأة في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الذي استعرض فيه تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من منظور جنساني).

١٨ - وضمن المنظور نفسه، أقرت غواتيمالا سلسلة من السياسات والخطط الوطنية التي تؤثر في ممارسة حقوق الإنسان، ومنها مثلا الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية المتصلة بها؛ والسياسة الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان؛ وسياسة منع العنف في أوساط الشباب؛ والسياسة العامة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتوفير الحماية المتكاملة للضحايا؛ والسياسة العامة للتعايش السلمي والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري؛ والسياسة الوطنية لتعزيز المعاملة المنصفة للمرأة الغواتيمالية، وغير ذلك.

١٩ - وفي هذا السياق، تشكلت اللجنة الرفيعة المستوى لمعالجة مسألة حقوق الإنسان واللجنة الرفيعة المستوى لمعالجة مسألة حقوق الشعوب الأصلية. وتعمل هاتان الهيئتان السياسيتان على تصميم السياسات والخطط الوطنية وعلى وضع مقترح جدول أعمال تشريعي بغرض تفعيله أمام الهيئات ذات الصلة ومواصلة التنسيق مع مختلف الهيئات الوطنية المعنية بمسألة حقوق الإنسان من أجل تقديم تقارير دورية إلى لجان الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة الدول الأمريكية، من أجل استيعاب التأخر فيما يتعلق بالتقارير الوطنية ذات الصلة بالمعاهدات وتقديمها في الوقت المناسب.

٢٠ - وفي مجال الوقاية من العنف في أوساط الشباب وتوفير الأمن للمرأة ومنع العنف المتزلي، وكذلك في ميدان تحديث العدالة، يجري إضفاء اللامركزية على الموارد والأنشطة. وتجدر الإشارة إلى عمل المحاكم المتنقلة، وإنشاء المعهد الوطني للطب الشرعي الذي يتيح توفير الأدلة العلمية، ولجنة دعم قطاع العدالة وتعزيزه (التي أصبحت الآن لجنة إصلاح قطاع العدالة).

٢١ - وفي إطار المساعدة على مكافحة الإفلات من العقاب في البلد، وبدعم من الأمم المتحدة، أنشئت اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، التي تشكل آلية قلّ مثيلها على الصعيد الدولي، اعتمدها الدولة وفاءً بواجبها المتمثل في ضمان حماية حقوق الإنسان، الأمر الذي حدا بها إلى تمديد ولاية اللجنة حتى عام ٢٠١١.

٢٢ - وفي ميدان الأمن العام، وامتنالا منها للتوصية المحددة لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيها، أنشأت غواتيمالا، ضمن شعبة التحقيقات الجنائية، الهيئة المعنية بتحليل الاعتداءات على مناصري حقوق الإنسان في غواتيمالا، وذلك بموجب الاتفاق الحكومي رقم ١٠٣-٢٠٠٨. وتندرج في هذا الإطار أيضا الهيئات التالية: مكتب حقوق الإنسان

الذي يقدم الدعم المباشر إلى وحدة الجرائم المرتكبة ضد الناشطين في مجال حقوق الإنسان التابعة للنيابة العامة؛ ووحدة حقوق الإنسان وتوفير الرعاية للضحايا؛ وشعبة التعدد الثقافي التابعة للإدارة الفرعية العامة لمنع الجريمة.

٢٣ - وفيما يتعلق بموضوع المرأة، تعمل غواتيمالا على مواءمة سياساتها العامة مع النهج المراعي لحقوق المرأة، وذلك على جميع مستويات الدولة، للمضي قدما في تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية في هذا المجال.

٢٤ - وانطلاقا من الاستعراض الذي أجري لدولة غواتيمالا فيما يتعلق بالتقرير الدوري السابع المقدم في شباط/فبراير ٢٠٠٩، عمّمت أمانة الرئاسة لشؤون المرأة التوصيات التي قدمتها اللجنة للدولة للاطلاع عليها ولتمكين المؤسسات المكلفة بتنفيذها.

٢٥ - كما أصدرت المحكمة العليا القرار رقم ٢٣-٢٠٠٨، الذي حددت فيه اختصاص الأجهزة القضائية المعنية بالنظر في القضايا التي يحددها قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة في أنحاء الجمهورية كافة، وهذه الأجهزة هي: (أ) محاكم الصلح؛ و (ب) المحاكم الابتدائية المعنية بالمسائل الجنائية والاتجار بالمخدرات والجرائم البيئية؛ و (ج) محاكم الفصل المعنية بالمسائل الجنائية والاتجار بالمخدرات والجرائم البيئية؛ و (د) دوائر محكمة الاستئناف للفرع الجنائي والاتجار بالمخدرات والجرائم البيئية؛ و (هـ) محاكم الأحوال الشخصية؛ و (و) دوائر الاستئناف المدنية والخاصة بالأحوال الشخصية؛ و (ز) الغرفتان الجنائية والمدنية لمحكمة العدل العليا.

٢٦ - وفي مجال الاتجار بالأشخاص، بدأ العمل بالسياسة العامة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتوفير الحماية المتكاملة للضحايا وخطة العمل الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، اللذين يشكلان المبدأ التوجيهي للدولة لمنع الاتجار بالأشخاص بمختلف أشكاله وقمعه ومعاقبة مرتكبيه، وحماية ضحايا هذه الآفة.

٢٧ - ويشكل توفير الرعاية للمهاجرين مسألة جوهرية أخرى بالنسبة لغواتيمالا. ولذا، بدأ مؤخرا تنفيذ سياسة توفير الحماية والمساعدة لمواطني غواتيمالا في الخارج وأنشئ المجلس الوطني لرعاية المهاجرين، وهو هيئة جديدة تتولى التنسيق فيما بين المؤسسات من أجل وضع سياسة للرعاية الشاملة. وبسبب سوء التغذية والجوع في غواتيمالا، قررت الحكومة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

٢٨ - وتتمسك الدولة بالالتزامات المقطوعة في "مجتمع الديمقراطيات"، وستواصل بالتالي مشاركتها الفعالة في هذه المجموعة التي تشجع الحكم الديمقراطي. ويقال في غواتيمالا إن الديمقراطية لا تعني فقط إجراء انتخابات حرة منتظمة، بل تنطوي أيضا، في جملة أمور، على

قبول ضرورات أخرى مثل فصل السلطات، وحماية حقوق الإنسان، والشفافية، ومحاربة الفساد. فمن المسلم به أنه لا بد من تفعيل الحقوق المدنية والسياسية وكفالتها للعيش في ظل الديمقراطية.

٢٩ - ويؤدي الفساد إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ويسر ارتكابها. وبالنسبة لغواتيمالا، تشكل مكافحة الفساد والتعاون الدولي لمكافحة عنصرًا حاسمًا للمجتمعات الديمقراطية من أجل تعزيز الحكم الرشيد.

### جيم - تعهدات غواتيمالا والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان

٣٠ - تتعهد غواتيمالا، في مجلس حقوق الإنسان، بالقيام بما يلي:

#### على الصعيد الدولي

- تكثيف الجهود من أجل ترسيخ أركان مجلس حقوق الإنسان فعليًا، بوصفه جهازًا متخصصًا ومتميزًا من أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.
- مواصلة المشاركة الفعالة والبناءة في جميع هيئات مجلس حقوق الإنسان.
- دعم وتعزيز نظام الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان.
- تشجيع التنسيق والتعاون بين جميع بلدان العالم لترسيخ نظام تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- معالجة مسائل حقوق الإنسان بإنصاف وموضوعية وبصورة غير انتقائية، وضمان إعمال واحترام حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في التنمية.
- التعاون لإنشاء آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- الكفاح المستمر من أجل الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان للجميع، وخاصة لأولئك الذين يُعتبرون، بسبب ظروفهم الخاصة، أكثر عرضة للخطر وأقل حماية.

#### على الصعيد الوطني

- تشجيع الإصلاحات التشريعية الرئيسية بهدف تضمينها المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

- تشجيع الهيئة التشريعية على اعتماد الصكوك الدولية وغيرها من المبادرات في مجال حقوق الإنسان.
- تشجيع التعاون ووضع آليات للحوار مع المجتمع المدني وتعزيز مشاركته فيها.
- الحفاظ على سياسة الأبواب المفتوحة والتعاون مع آليات الرصد الدولية في ميدان حقوق الإنسان.
- تعزيز المتابعة الفعالة لتنفيذ التوصيات التي تقدمها الآليات المذكورة للبلد.
- الاستمرار في تنفيذ نظام المتابعة الإلكتروني المتاح لعامة الجمهور لتصنيف التوصيات الصادرة عن مقرري مجلس حقوق الإنسان ورصد تطور كل منها.
- التعاون البناء مع الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.